التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها

مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2013)

م.م. زيـــاد عـزالـــديـــن طـــه طـالـب
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

م.م. كـيـلان إسـمـاعـيل عـبدالله
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

المستلخص :

أصبحت ظاهرة التضخم كثيراً ما تتردد على الألسنة، وذلك لكونها ظاهرة مرضية تعاني منها معظم الاقتصادات المعاصرة سواء المتقدمة منها أم النامية تبعاً لاختلاف مستويات نمو هذه الاقتصاديات وتطورها. ونظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الظاهرة فقد اهتم الاقتصاديون – قديماً وحديثاً – بدراسة هذه الظاهرة من أجل الوصول إلى تفسير دقيق لها من حيث المضمون والأبعاد والآثار. إلا أن هذا الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة التضخم وتفسيرها، لم ينتج عنه اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف شامل لهذه الظاهرة يلقي قبولاً عاماً في الفقه الاقتصادي، فضلاً عن النظريات المفسرة لها، إذ إن هذه النظريات قد اختلفت وتضاربت تبعاً لآراء واتجاهات وفلسفات الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة هذه الظاهرة.

Abstract:

Inflation has become a phenomenon often reluctant to tongues, so because it satisfactory phenomenon that affects most modern economies, whether developed or developing, According to difference in the growth of these economies and levels of development.

Given the economic and social effects of this phenomenon, it has cared economists – oldand new – tostudy this phenomenon in order to have access to accurate interpretation in terms of content and dimensional and effects.

However, this growing interest in the study and interpretation of the phenomenon of inflation, did not result in an agreement among economists about a comprehensive definition of this phenomenon sheds general acceptance in the economic doctrine, as well as unexplained her theories, as these theories might have been different and conflicting According to the views, attitudes and philosophies of economists who were interested in this study phenomenon .

المقدمة :

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الرئيسة التي يعاني منها معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية ، كما يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية ذات الطبيعة الديناميكية، وذلك لأنه يتولد نتيجة لاشتراك عوامل عديدة ترتبط بعناصر النظام الاقتصادي ككل وتمتد لتشمل سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج، فضلاً عن كونه يتصف بالحركة والاستمرارية لفترة من الزمن. الأمر الذي جعل اهتمام الاقتصاديين منصباً إزاء هذه الظاهرة من خلال دراسة أسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات ، فضلاً عن دراسة النظريات المختلفة في تفسيرها وآليات حدوثها.

أولاً: مشكلة البحث:

تعاني معظم اقتصاديات دول العالم،بما فيها الاقتصاد العراقي، من ظاهرة التضخم وتفشي آثارها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تعدد النظريات التي تفسرها، وذلك نتيجة للعديد من الأسباب التي تكمن في طبيعة وبنية النظام الاقتصادي أو السياسات الاقتصادية المتبعة أو دور المؤسسات الاقتصادية الاحتكارية.

ثانياً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها : أن لظاهرة التضخم العديد من التفسيرات المتباينة والناجمة عن اختلاف وتباين النظريات الاقتصادية، كما أن لهذه الظاهرة العديد من الانعكاسات التي تؤثر اقتصادياً واجتماعياً في المجتمعات .

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة التضخم من خلال التعرف على نظريات المدارس الاقتصادية التي تفسر هذه الظاهرة وفقاً لفلسفاتها، ومن ثم دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الظاهرة. فضلاً عن التعرف على واقع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2013) .

رابعاً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي في جمع المعلومات وتنظيمها بما يوضح ظاهرة التضخم من حيث النظريات الاقتصادية المفسرة لها والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها.

خامساً: هيكلية البحث:

تحقيقاً لهدف البحث وإثباتاً لفرضيته فقد اشتمل البحث على مقدمة وأربعة مباحث، جاء المبحث الأول ليوضح تعريف التضخم، أما المبحث الثاني فقد تطرق للنظريات الاقتصادية

المفسرة لظاهرة التضخم، في حين خصص المبحث الثالث لعرض الآثار والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم. واشتمل المبحث الرابع على عرض لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2013) وأسبابه وآثاره، وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول : تعريف التضخم

على الرغم من هذا الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة التضخم، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف شامل لهذه الظاهرة يلقي قبولاً عاماً في الفقه الاقتصادي، وهو ما نتج عنه أن اختلف مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له تبعاً لآراء واتجاهات الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة هذه الظاهرة.

لذلك، وعلى الرغم من أن التعريف الشائع للتضخم بين عامة الناس هو "ارتفاع عام في مستوى الأسعار"، لكن كلمة التضخم قد تحوي معانٍ ومفاهيم عدة نورد منها ما يأتي: (عودة وعطا الله، 1990، 279)

1. التضخم في الأسعار: وهو الارتفاع غير العادي وغير المألوف في الأسعار.
2. التضخم في الدخل: ويمثل الارتفاع غير الطبيعي في مستويات دخول الأفراد، ويقسم على تضخم في الأجور، وتضخم في الأرباح.
3. التضخم في النقد: ويشمل الزيادة الكبيرة والمستمرة في النقود المتداولة في الأسواق ، بمعنى أن عرض النقد يصبح أكبر من الطلب عليه.
4. التضخم في التكاليف: ويقصد به الارتفاع غير المألوف الحاصل في أثمان عوامل الإنتاج في الأسواق.

وبذلك، فإن التعريف الشائع للتضخم، بوصفه الارتفاع في الأسعار، لا يعني أنه التعريف الخاص والمحدد لكلمة التضخم، إذ إن تعريف التضخم يختلف تبعاً لاختلاف المقصود منه والحقبة التي حدث بها، فضلاً عن تعدد وجهات نظر الاقتصاديين في تفسير المقصود به. لذلك فإن هناك اتجاهات عدة حول تعريف التضخم منها:

الاتجاه الأول يعرف التضخم في ضوء مسبباته. فيرى Hackett أن التضخم "هو اختلال بين التدفقات النقدية الجزئية والتدفقات الحقيقية الجزئية". كما يعرفه أنصار النظرية الكمية للنقود بأنه "الزيادة المفرطة في كمية النقود". فالتضخم في رأيهم ظاهرة نقدية بحتة. ويعرفه آخرون بأنه "كل زيادة في الطلب الكلي غير المقرونة بزيادة موازية في العرض الكلي"، أو أنه "الزيادة في الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات نمو العرض الحقيقي من السلع والخدمات".

أما **الاتجاه الثاني**، فيهتم بأسباب ومظاهر التضخم الخارجية. فالاقتصادي الفرنسي James يعرّف التضخم بأنه "فائض الطلب على السلع بالنسبة لإمكانات العرض"، مما يعني

أنه حركة ارتفاع متواصلة في الأسعار وانخفاض متزايد في الموارد الوطنية من العملات الأجنبية. ويسير في هذا الاتجاه أيضاً الاقتصادي الفرنسي Flamant الذي يعرّف التضخم بأنه "حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالشمول والتشعب والاستمرار الذاتي، وتنشأ عن عدم كفاية نسبية في العرض بالنسبة للطلب".

في حين أن **الاتجاه الثالث** يركز على مظهره وهو ارتفاع مستوى الأسعار. ويتبنى هذا الاتجاه غالبية الاقتصاديين في الوقت الحاضر. فيذكر بعض الكتاب أن التضخم هو "تلك الحالة التي تنطوي على حركة صعودية ومتواصلة في المستوى العام للأسعار خلال مدة من الزمن". وبالاتجاه نفسه يذهب فريق آخر إلى تعريف التضخم بأنه "اتجاه نحو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار"، ومعنى ذلك أن ارتفاع الأسعار الذي يتسم بالدوام هو الذي يسمى تضخماً، أو أن حركة الأسعار المتجهة نحو الأعلى بصورة مستمرة ولمدة من الزمن تعبر عن حالة التضخم أياً كان سبب هذا الارتفاع، سواء تفوق الطلب على العرض، أو زيادة مفرطة في كمية النقود المتداولة أو غير ذلك من الأسباب (الدليمي، 1990، 631–633).

وهناك **اتجاه رابع** يرى أن التضخم سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الذي يعاني من الاختلال في هيكله أو تركيبه، إذ ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات ونشاطات محدودة في الإنتاج، والذي يتم تصديره في الغالب، وتنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى في توليد الإنتاج. وبذلك ، تضعف قدرة الاقتصاد على توفير العرض من المنتجات الذي يلبي الاحتياجات، وبالذات ما يتصل بالعجز المرتبط بعدم التناسب بين هيكل العرض وهيكل الطلب، والذي يعاني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها، مع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب على العرض، أي التي يعجز فيها العرض عن تلبية الطلب نتيجة قصور العرض كماً ونوعاً في ذلك، وهو ما يعني حصول التضخم في الاقتصاد (خلف، 2007، 316–317).

لذلك نلاحظ من هذه الاتجاهات التي تعرّف التضخم، أنها اتفقت في جوهرها على أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار، لذا فإن الارتفاعات النسبية لأسعار بعض السلع والخدمات لأوقات معينة – نتيجة لتغيرات طبيعية أو حروب أو غيرها – لا تعكس بالضرورة حالة تضخمية، أو قد تكون أسباب حدوثها غير الأسباب التي تدفع بالتضخم إلى الظهور، لذا فمن الخطأ وصف كل ارتفاع في الأسعار تضخماً (عطية ومقلد، 2005، 162–163).

وبناءً على ما تقدم، يمكن تعريف التضخم بأنه "**الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي**".

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم

إن تعدد محاولات الاقتصاديين للوقوف على تعريف ظاهرة التضخم تسفر النقاب عن وجود نظريات عديدة لتفسير تلك الظاهرة . وفيما يأتي أهم هذه النظريات :

أولاً : النظرية الاقتصادية الكلاسيكية :

يعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون في تفسيرهم لظاهرة التضخم على نظريتهم النقدية المعروفة بـ "نظرية كمية النقود"، إذ أن هذه النظرية تنظر إلى التضخم من خلال الزيادات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار؛ والناشئة عن الزيادات في كمية النقود المعروضة. وأن نقطة البداية في نظرية كمية النقود تتمثل في معادلة المبادلات التي صاغها الاقتصادي الأمريكي ارفنج فيشر Irving Fisher (1867–1947). وتنص هذه المعادلة على:

$$M\,V = P\,T$$

إذ أن :

M = عرض النقود، وهو متغير خارجي يتحدد مقداره بواسطة البنك المركزي.

V = سرعة تداول النقود، وهي متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية لإنجاز المعاملات خلال مدة زمنية معينة.

P = المستوى العام للأسعار.

T = حجم المعاملات، وهو دالة في مستوى الدخل.

إذ يقيس الجانب الأيسر من هذه المعادلة مقدار الإنفاق النقدي الكلي في الاقتصاد الذي يجب أن يتساوى مع الجانب الأيمن، والذي يتمثل بالقيمة النقدية للناتج القومي (Sharp, et al, 2000, 346–347) .

وهذا يعني أن هذه المعادلة هي متطابقة حسابية تتساوى فيها قيمة النقود مع قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة مضروباً في معدل سعر المعاملات. وعلى ذلك، فإن قيمة PT ستكون مساوية لقيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروباً في سرعة تداول النقود V (مجيد، 2010، 81) .

ولما كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يفترضون أن V ثابتة، ولا تتغير في الأجل القصير، ذلك أنها تعتمد على جملة من العوامل، منها: مدى تقدم نظام الائتمان ودرجة استخدام أفراد المجتمع للتسهيلات التي يقدمها، نظام الدفع في المجتمع، وحجم الدخل الحقيقي... وهذه العوامل

لا تتغير بسهولة بالأجل القصير، ويفترضون أيضاً أن حجم المعاملات T، هو الآخر، ثابت في الأجل القصير، ذلك أن النظرية التقليدية تفترض أن الدخل يكون دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل الذي افترضت هذه النظرية سيادته لعوامل الإنتاج كافة (Frank & Bernanke, 2007, 663–664)، فإن المستوى العام للأسعار P يتغير تبعاً لتغير كمية النقود في المجتمع. أي أنه يرتفع أو ينخفض إذا زادت أو نقصت كمية النقود المتداولة في المجتمع، ولما كانت النقود لا تطلب لذاتها – كما افترض الكلاسيكيون – وإنما هي وسيلة مبادلة، فإن الزيادة الحاصلة في المعروض منها سوف ينفق بالكامل، وهو ما يشكل بالتالي زيادة في الطلب تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع (Sharp, et al, 2000, 347).

وعليه، فإن كمية النقود تعد العامل المستقل، والمستوى العام للأسعار هو العامل التابع، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية. أي لو زاد عرض النقود بنسبة 20%، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة مقدارها 20%، ويحدث العكس، تماماً، إذا انخفض عرض النقود بنسبة 10%، فإن ذلك من شأنه تخفيض المستوى العام للأسعار بنسبة 10% (Colander, 2006, 341). وهذا يعني أن التغير في عرض النقود سيترك أثره بالمقدار نفسه على المستوى العام للأسعار.

ومما تقدم، تتضح العلاقة الوثيقة بين التضخم وكمية النقود المعروضة، إذ إنها السبب الرئيس في إحداث التضخم طبقاً لهذه النظرية.

وقد وجه لهذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها: إن تأثير التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليس بالصورة الميكانيكية التي تفترضها النظرية، إذ إن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب يؤدي إلى تغير الأسعار، كما قد ترتفع بعض أسعار السلع والخدمات لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها، كالتقلبات الموسمية وأثرها على أسعار المحاصيل الزراعية. وبالإضافة إلى أن افتراض كون الأسعار متغيراً تابعاً لكمية النقود، وهو افتراض غير واقعي، فقد ثبت أن تغير الأسعار قد يؤثر على كمية النقود، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود، مما يؤدي بدوره إلى زيادة كمية النقود في نهاية الأمر. فضلاً عن أن افتراض ثبات سرعة التداول وحجم الناتج يعد، هو الآخر، غير واقعي، ذلك أن هذه العوامل، في الحقيقة، غير ثابتة، وفي تغير مستمر، وذلك تبعاً لتغيرات كمية النقود وحجم الإنتاج والاستخدام (محي الدين، 2007، 109–110) .

ثانياً : النظرية الكينزية :

أمام عدم كفاية النظرية الكمية للنقود كركيزة يعتمد عليها في تفسير الظواهر الاقتصادية، تخلى العديد من المفكرين الاقتصاديين عنها. فتفسير التضخم على أنه ظاهرة نقدية يعد تفسيراً قاصراً، وذلك لأن هذه النظرية تعجز عن تفسير ارتفاع الأسعار الذي لا يصاحبه ارتفاع في كمية النقود المتداولة.

وقد احتلت أفكار كينز عام 1936 مكانها وأثرت بسرعة في الفكر الاقتصادي، إذ أخذ كينز في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" تحليل العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، فيما يسمى بنظرية الدخل القومي، كون التفسيرات في الدخل القومي تتضمن تفسيراً للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بينما أعطى للنقود دوراً ثانوياً وتأثيراً غير مباشر في النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل القومي (محي الدين، 2007، 110).

وقدمت هذه النظرية، في تفسيرها لظاهرة التضخم، أدوات تحليل جديدة تتمثل في الآتي : (البني، 2006، 271–272)

1. إن النظرية العامة لم تفترض حالة الاستخدام الكامل، بل افترضت أن الموقف العادي للنشاط الاقتصادي هو حالة التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل. أما الاستخدام الكامل فهو حالة استثنائية وليس بقاعدة.
2. الاهتمام بالطلب المباشر على النقود، أي بالتفضيل النقدي، ودراسة علاقته بمستوى الإنفاق القومي. إذ لم يعد الأمر متمثلاً في البحث في تلك العلاقة الكمية بين النقود ومستوى الأسعار، وإنما أصبح البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي، فقد تزيد كمية النقود ولكن لا يصاحب هذه الزيادة انخفاض في سرعة دوران النقود نتيجة لزيادة التفضيل النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحقيقي وانخفاض المستوى العام للأسعار، أما إذا تحققت العمالة الكاملة، أي إذا ظل الإنتاج الحقيقي ثابتاً، فإن الزيادة في الإنفاق القومي تنعكس ، بصورة كاملة، في ارتفاع المستوى العام للأسعار.
3. إعطاء السياسة المالية دوراً رئيساً في إعادة التوازن والاستقرار في النظام الاقتصادي؛ وذلك من خلال زيادة الإنفاق العام وإحداث عجز فيالموازنة العامة للدولة في حالات الكساد، بينما يحدث العكس في حالات التضخم، إذ يجب خلق فائض في الموازنة العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب للتمكن من إيقاف الضغط التضخمي .

إضافة لما تقدم، فقد حدد كينز المستوى العام للأسعار عن طريق بيان التفاعل بين قوى العرض الكلي والطلب الكلي ومستوى التشغيل، وميز أيضاً بين حالة بلوغ مستوى الاستخدام الكامل والحالات الأخرى، ففي حالة عدم بلوغ الاقتصاد لمستوى الاستخدام الكامل – إذ لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج – فإن زيادة الطلب ينجم عنها إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، ويزيد الدخل الحقيقي مع الدخل النقدي، ولا تطرأ زيادة فورية ملحوظة في المستوى العام للأسعار. إلا أن تشغيل الطاقات العاطلة وتوظيف الأيدي العاملة غير المستخدمة سوف يتسبب بظهور البوادر التضخمية وارتفاع الأسعار قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى الاستخدام الكامل، وهذا النوع من التضخم أطلق عليه كينز بالتضخم الجزئي الذي ينشأ نتيجة لنقص بعض عوامل الإنتاج في بعض القطاعات لكي يؤدي إلى ظهور اختناقات. كما قد يحدث هذه التضخم بسبب ارتفاع الأجور، نظراً لزيارة الطلب على الأيدي العاملة، فضلاً عن تفاوت مرونة إنتاج السلع في الأجل القصير، والأثر الذي يمارسه قانون تناقص الغلة، أما في حالة الاستخدام الكامل – إذ تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية – فإن زيادة الطلب لن تؤدي إلى تحقيق زيادة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، وإنما ستحدث ارتفاعات تضخمية في الأسعار تنجم عن ازدياد الدخل النقدي بدون أي زيادة في الإنتاج (محي الدين، 2007، 110).

ومما تقدم ،يتضح أن كمية النقود لا تؤثر على الأسعار ، لأن ما يؤثر على الأسعار ليس كمية النقود بل ما يستخدم منها في الإنفاق ، إذ قد يصاحب زيادة كمية النقود زيادة مناظرة في ميل الأفراد للاكتناز ، ولا يؤدي بالتالي إلى زيادة حجم الطلب . وعليه ، فإن تفسير التضخم وفقاً هذه النظرية يعود إلى وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية ، وهذا الفائض في الطلب لا يتمثل بفائض الطلب في أسواق سلع الاستهلاك فحسب ، وإنما يمثل أيضاً فائضاً في الطلب في أسواق عوامل الإنتاج . وبجمع هذا الفائض في كلا السوقين نحصل على ما يسميه الكينزيون بالفجوة التضخمية (البني ، 2006 ، 273 – 274) .

والشكل البياني الآتي يوضح أفكار كينز الأساسية فيما يتعلق بالفجوة التضخمية :

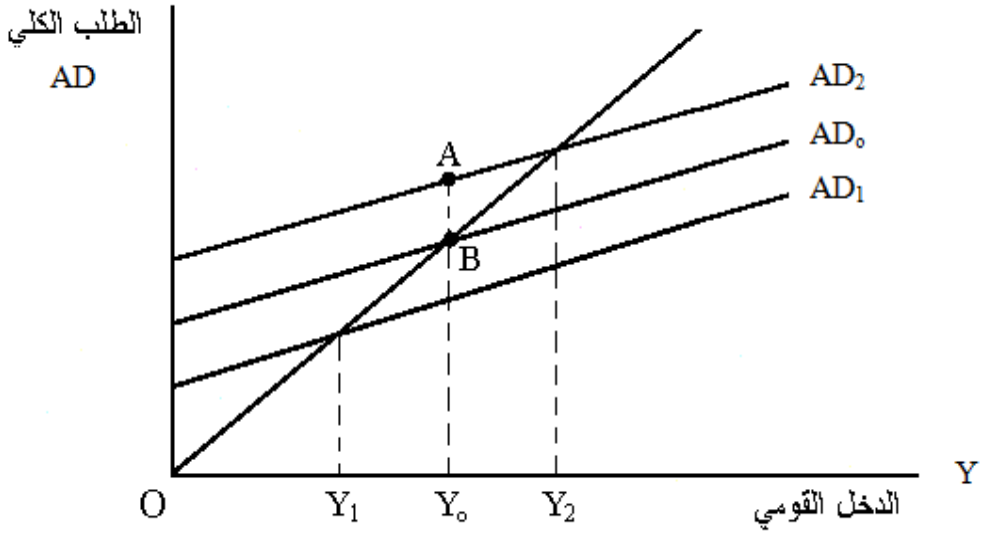

المصدر: مجيد، ضياء (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص223 .

إذ نلاحظ من الشكل أعلاه أن الخط AD_o يمثل دالة الطلب الكلي ،وأن توازن الدخل يتحقق عندما تتقاطع هذه الدالة مع خط 45° عند النقطة B التي عندها يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي بالمستوىOY_o . وسوف نفترض أن مستوى هذا الدخل هو مستوى الاستخدام الكامل ، مما يعني أنه الدخل الذي يتحقق عندما تكون جميع الموارد البشرية مستخدمة بكاملها في الإنتاج .بعد ذلك نفترض أنه في المرحلة التالية ، سيرتفع مستوى الطلب الكلي ، لأي سبب من الأسباب ، بحيث تنتقل دالة الطلب الكلي إلى الوضع AD_2 الذي يتمدد عنده المستوى التوازني الجديد للدخل بـ OY_2 . ونظراً لأن مرونة عرض الإنتاج المحلي تبلغ الصفر عند مستوى الاستخدام الكامل ، فإن الزيادة التي حدثت في الدخل لا تعدو أن تكون مجرد زيادة سعرية ، أما المستوى الحقيقي للدخل فلم يتغير . وتعكس المسافة (AB) ما يسمى بالفجوة التضخمية Inflationary Gap .

ويعد كينز أول من أشار إلى أهمية تحليل الفجوة التضخمية وبيان أثرها على الدخل القومي، فالقيمة النقدية لهذا الدخل ترتفع في ظل هذه الفجوة ، إذ وفي ظل ثبات كمية المعروض من السلع والخدمات فإن أية زيادة في الإنفاق ستمثل تبعاً لذلك زيادة في الدخل النقدي.

ثالثاً : المدرسة المؤسسية :

تعد المدرسة المؤسسية أحد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي الناقد للرأسمالية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية وغيرها من المدارس الاقتصادية. ومن أهم الاقتصاديين الذين ترجع جذور هذه المدرسة إليهم الاقتصادي النرويجي ثورستاين فبلن Veblen، وتلميذه الاقتصادي

الأمريكي ويسلي ميتشل Mitchell الذي استخدم الأساليب الإحصائية والدراسات التجريبية للتأكيد على الجانب النظري الذي انطلق منه فبلن. وكذلك من الاقتصاديين الذين روجوا لهذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي جون كنت جالبريثGalbraith والذي يعد خير ممثل لهذه المدرسة (Grant & Brue, 2007, 369).

وفي معرض الحلول والمقترحات الإصلاحية التي يقدمها أنصار هذه المدرسة، فإنهم يؤكدون على دور المؤسسة في الاقتصاد، إذ إن الحياة الاقتصادية إنما تنظم من قبل المؤسسات الاقتصادية وليس من قبل القانون الاقتصادي الذي افترض ثبات مؤسسات الدولة الرأسمالية واستقرارها. أي أن هذه المدرسة لا تفترض ثبات هذه المؤسسات، إذ إن المجتمع ومؤسساته في تغير مستمر، وعليه، فإن مفكري هذه المدرسة يعطون للمؤسسات بأنواعها، سواء مؤسسات الدولة أم الشركات الكبرى أم النقابات العمالة أم التنظيمات الأخرى، دوراً خاصاً ومحورياً في تحليل واقع الرأسمالية ومشكلاتها الراهنة (Grant & Brue, 2007, 371).

وفيما يتعلق بتحليل أنصار هذه المدرسة لمشكلة التضخم، فإنهم يرون أن التضخم يعد المشكلة رقم اثنين التي لم تجد حلاً بالنسبة لمجتمع الوفرة The afflaent society، بعد المشكلة الأولى المتمثلة بخلق الطلب الاستهلاكي الكافي وتحويله.

ذلك أن الدولة الرأسمالية قد تمكنت من مواجهة مشكلة خلق الطلب الاستهلاكي وتمويله من خلال الدعاية والإعلان والتأثير في نفسية المستهلك ومن خلال نظام البيع بالتقسيط والتوسع في الديون الاستهلاكية. أما مشكلة التضخم، فيرون أن الواقع يشير إلى أن القوى التي تعمل على إذكاء التضخم جعلته مشكلة فريدة لا يمكن السيطرة عليها في وقتنا الحالي، ومن أهم هذه القوى سعي الدولة لتحقيق الاستخدام الكامل وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي (زكي، 1986، 37–38).

وفي صدد تحديد أنصار هذه المدرسة لرؤيتهم حول مشكلة التضخم، فإنهم يعطون أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين – على أنهما المسؤولتان مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم – هما: قوة الاحتكارات، وقوة النقابات العمالية.

ففيما يتعلق **بالقوة الأولى**، فإنهم يرون ضرورة التفرقة بين قطاعين متمايزين في الاقتصاد القومي. القطاع الأول، هو ذلك القطاع الذي يوجد فيه عدد كبير من المنتجين – مثل القطاع الزراعي – وتتوفر داخله شروط المنافسة الكاملة، ولا يستطيع منتج واحد أن يؤثر على الأسعار، بمعنى أن الأسعار في هذا القطاع غالباً ما تتحدد في ضوء آليات السوق. أما القطاع الثاني، فهو قطاع احتكار القلة Oligopoly الذي يسود في مجال الصناعات التحويلية، إذ نجد إن عدداً قليلاً من الشركات الإنتاجية الضخمة هي التي تستطيع التحكم في تحديد الأسعار، وذلك لما لها

من تأثير على جانب العرض. الأمر الذي يعني أن قوانين العرض والطلب المألوفة لا تنظم أسعار منتجات هذه الشركات، إذ إن هذه الشركات لها استراتيجية سعرية خاصة بها.

وفي صدد الاستراتيجية السعرية التي تتبعها هذه الشركات، يفرق أنصار هذه المدرسة بين "الاستراتيجية الدفاعية" و"الاستراتيجية الهجومية". فلكي تستأثر هذه الشركات بالسوق وتقوم بطردالمنافسين والمنتجين الصغار، فإنها تستخدم الاستراتيجية الدفاعية، إذ تقوم بوسائل عدة مثل: حرب الأسعار، وذلك بتخفيض أسعار منتجاتها إلى مستويات تجعل الآخرين يحققون خسارة مطلقة، وكذلك السيطرة على مصادر المواد الخام، فضلاً عن خلق طلب غير مرن على منتجاتها، وذلك من خلال وسائل الدعاية والإعلان والتأثير على نفسية المستهلك، أما الاستراتيجية الهجومية في تكوين الأسعار، فتتبعها الشركات حالما تتحقق أهداف الاستراتيجية الدفاعية، إذ تسعى هذه الشركات بكل ما تملك من وسائل وطرق لتحديد الأسعار التي تحقق لها أقصى ربح ممكن. ومن خلال هذه الاستراتيجية تقوم هذه الشركات بدعم موقعها الاحتكاري، وعندئذ تكون في وضع يمكنها من مواجهة أية زيادة تطرأ على تكاليف الإنتاج، إذ إن الأسعار التي تحقق أقصى ربح للشركات الاحتكارية سوف تثير، في الوقت نفسه، الدوافع لمطالبة العمال بزيادة الأجور (زكي، 1996، 76–77).

أما **القوة الثانية** التي لها أهمية خاصة في تفسير مشكلة التضخم في الدول الرأسمالية، فهي قوة نقابات العمال التي تنجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار، أي السباق بين رفع أسعار المنتجات النهائية من ناحية، وزيادة الأجور من ناحية أخرى بشكل متتالٍ. فعندما ترتفع أسعار السلع وتنخفض القيمة الحقيقية للأسعار، فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض، لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، أي أن التضخم هنا يعكس قوة المؤسسة، فالحركة الصاعدة للأسعار تعكس القدرة على تعويض الأجور والزيادة في التكاليف الأخرى غير الخاضعة للإشراف كلياً. هذا ويكون لولب الأجور والأسعار قوي المفعول شديد التأثير حينما يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل (زكي، 1996، 77–78).

ومع ذلك، فإن أنصار هذه المدرسة يعتقدون أن المؤسسات الاحتكارية هي الرابحة في السباق التراكمي بين الأجور والأسعار. إذ إن النقابات الأكثر قوة والأشد تمرساً بأساليب النضال لا تستطيع، بواسطة رفع الأجور، أن تعوض الخسارة في الدخول الحقيقية الناجمة عن ارتفاعالأسعار، أما الشركات الكبيرة، فمن الأسهل عليها كثيراً أن تحمل المستهلكين النفقات

الناجمة عن زيادة الأجور بواسطة زيادة أسعار منتجاتها، وهي بذلك لا تقتصر على التعويض عن هذه الزيادة فحسب، وإنما تجني، بفضل التضخم، أرباحاً إضافية (زكي، 1996، 77–78).

ومما تقدم، يتضح أن التضخم على وفق اعتقاد أنصار هذه المدرسة، ليس ناجماً عن نمو مفرط في كمية النقود بشكل لا يتناسب والمعروض السلعي، كما ذهب في ذلك معظم المدارس الاقتصادية، وإنما يعزى إلى قوة المؤسسات الاحتكارية في السيطرة على الأسواق وعملية تكوين الأسعار بعيداً عن قواعد السوق أولاً، وإلى ردود الفعل التي تمارسها نقابات العمال للدفاع عن مصالح أعضائها ثانياً.

رابعاً : الاتجاهات والمدارس المعاصرة في تفسير التضخم :

مع بداية سبعينيات القرن الماضي واتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وانتشار البطالة، وعجز النظرية الكينزية عن تفسير ذلك الوضع الذي يتعايش فيه التضخم والبطالة المرتفعة، وفشل التأثير في الطلب الكلي الفعال في حلِّ الأزمة، أصبحت الساحة مهيأة لظهور أفكار وسياسات جديدة لتفسير التضخم، ونذكر من هذه الأفكار والاتجاهات ما يأتي:

1. المدرسة النقودية :

اعتمدت المدرسة النقودية على نظرية كمية النقود الكلاسيكية – مع إعطائها بعض التفسيرات والتطورات الجديدة – في تفسير ظاهرة التضخم. إذ توضح إن التضخم هو نتيجة اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، فعندما يزداد عرض النقود فإن مستوى الأسعار، سوف يرتفع، وإن أية محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار سوف تنتهي بوجود علاقة بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة (Slavin, 2002, 410). لذلك، فإن النقوديين يرون أن التضخم دائماً، وفي أي مكان، هو ظاهرة نقدية (Frank &Bernanlce, 2007, 662).

كما يرى النقوديون أن ظاهرة الإفراط في عرض النقود يجب أن لا تبحث من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات فحسب، وإنما على ضوء تأثيرها على زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها.

ولما كان التضخم، بحسب رأي النقوديين، هو ظاهرة نقدية بحتة، ويعبر عن اختلال قائم بين عرض النقود والطلب عليها، وأن عرض النقود تتحكم فيه السلطات النقدية، لذلك فإنهم قد اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة مدى تأثيرها على المستوى العام للأسعار وخلصوا إلى أن الطلب على النقود نادراً ما يتغير في الأجل القصير. لذلك، فهو لا يؤدي دوراً مهماً قياساً إلى الدور الذي يؤديه التغير في عرض النقود. وبناءً عليه، فإنه في حالة وجود زيادة غير مرغوب فيها لعرض النقود، فإن الأفراد يلجأون للتخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم،

عن طريق الزيادة في الإنفاق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن هنا، فإن الزيادة التي تحدث في المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية، وهذه الوسائل النقدية تكون تحت إدارة البنك المركزي وسلطته بوصفه السلطة العليا للشؤون النقدية. لذلك، ولتحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم، يطالب النقوديون بأن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب وزيادة حجم الإنتاج وعدد السكان، وعلى النحو الذي يتناسب ورغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يرغبون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم، حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع (زكي، 1996، 45–48).

2. مدرسة التوقعات العقلانية :

إن الأنموذج النظري العام الذي تستند عليه مدرسة التوقعات العقلانية في مجال تفسير التضخم هو نموذج الاقتصاد الكلاسيكي، إذ يعتقد أنصار هذه المدرسة – وفي ضوء الفرضيات الكلاسيكية – أنه لو توفرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة، فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود سيكون تأثيرها صافياً على المستوى العام للأسعار. ويشترطون لتحقيق ذلك، أن توجد معرفة كاملة بخطط الدولة في المستقبل فيما يتعلق بعرض النقود.

وعليه، لو أدرك الجمهور مسبقاً أن الحكومة سوف تزيد من عرض النقود بنسبة معينة، فإنهم سوف يستخدمون هذه المعرفة لكي يوائموا سلوكهم الاقتصادي مع هذه الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار، ولن تكون هناك أية مشكلة. وعلى هذا، فإن المشكلات (أي التضخم) تظهر لو أن الجمهور فوجئوا بخطة الدولة لزيادة عرض النقود، وبهذا المعنى، فإن التوقعات الرشيدة ليست سوى السلوكيات المتوائمة مع الأسعار المتوقعة (Slavin, 2002, 417–418)&(زكي، 1996، 72–73).

ومما سبق ، يتضح أن السبب الأساسي لحدوث التضخم، من وجهة نظر مدرسة التوقعات العقلانية، هو الزيادة المفرطة في عرض النقود؛ زيادة لا تتناسب والعرض الحقيقي للسلع والخدمات.

3. مدرسة اقتصاديات جانب العرض :

يتفق أنصار هذه المدرسة مع النقوديين في أن التضخم يحدث نتيجة الإفراط في عرض النقود، ويؤكدون على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية سيتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود. إلا أن أنصار هذه المدرسة، وإن كانوا يتفقون مع النقوديين في أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحتة، فإنهم يشيرون إلى فكرة جديدة، مفادها، أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم. إذ يعتقدون أنه يجب النظر إلى الضرائب على أنها تكاليف، وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح، مما يؤدي إلى

انخفاض الإنتاج. وبالتالي، ومع استمرار الطلب، سترتفع الأسعار (جيلدر، 1982، 265–268). ومنطلقين في ذلك مما جاء به الاقتصادي الأمريكي آرثر لافرLafferمن خلال ما عُرِف فيما بعد بـ "منحنىلافر" Laffer Curve ،لذي يمكن توضيحه بالشكل الآتي :

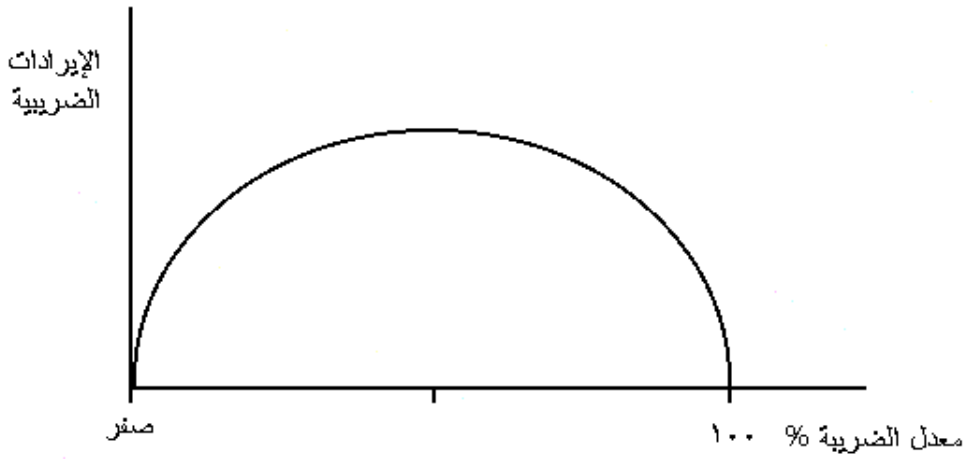

Source: Tucker, I. B. (2008).**Macroeconomics for today's world**, 5Th, Thomson South-Western, Canada, p286.

ولذلك، فإن أنصار هذه المدرسة يولون أهمية خاصة لتخفيض معدلات الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال، وذلك لما في ارتفاع معدلات الضرائب من تثبيط حوافز الادخار والاستثمار والإنتاج والاستخدام. إذ إن خفض هذه المعدلات من شأنه أن يولد حوافز إيجابية تعمل بدورها على مكافحة التضخم. إذ إن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة عرض العمل وزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار والإنتاج، ومما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل. وكل هذا سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي . فإذا بقي مستوى الطلب الكلي على حاله، فإن مستوى الأسعار سوف ينخفض، أما إذا اتجه هذا المستوى للارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات زيادة العرض الكلي، فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع. وهذا الأمر يمكن تصوره في الأجل القصير، أما في الأجل المتوسط والطويل، فإن لتخفيض معدلات الضرائب تأثيراً فاعلاً في إنعاش النشاط الاقتصادي، ولا بدَّ للتضخم أن ينخفض (زكي، 1996، 61–63).

كما يعتقد منظرو اقتصاديات جانب العرض أن العودة لقاعدة الذهب Gold Standard من شأنه المساهمة في خفض معدلات التضخم، وذلك من خلال ما تضعه هذه القاعدة من حدٍّ للتوقعات التضخمية، إذ إنها تضع أساساً لاستقرار سعر الصرف ودعم الثقة في الدولار. كما أن تثبيت سعر الدولار تجاه الذهب من شأنه أن يحد من قدرة البنوك المركزية على التوسع في

إصدار النقود، ذلك أن مقدرة هذه البنوك في الإصدار ستكون مقيدة بالمعروض من الذهب، الأمر الذي يكون تأثيره إيجابياً في الحدِّ من عجز الموازنة العامة للدولة، إذ سيصبح من الصعب تمويل العجز من خلال التوسع في الإصدار النقدي الجديد (زكي، 1996، 66–67).

4. المدرسة السويدية الحديثة :

تبلورت أفكار هذه المدرسة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال ليندبرجLundberg ولينداللLindahl وبنت هانسن Bent Hansen، وتعد هذه المدرسة من الاتجاهات الحديثة وأخصبها فيما أضافته للتحليل النقدي، إذ أدخلت عنصر التوقعات بشكل واضح وأعطته أهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم، وتقوم على فروض عدة منها: (محي الدين، 2007، 112)

أ. افتراض وجود اقتصاد رأسمالي متقدم .

ب. وجود سوق مالية وسوق نقدية، بوصفهما عنصرين مهمين للربط بين قرارات المدخرين والمستثمرين.

ج. وجود سوق عالية الكفاءة تعكس بدقة الاختلال بين توقعات المدخرين وتوقعات المستثمرين.

إذ ترى المدرسة أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فحسب – كما ذهب كينز – بل إنها تتوقف كذلك على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى. أو بعبارة أدق، أنها تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

ويرى أنصار هذه المدرسة أنه ليس هناك سبب يدعو للافتراض بتعادل الاستثمار المخطط مع الادخار المتحقق إلا في حالة التوازن، ذلك لأن قرارات الاستثمار يتخذها مجموعة من الأفراد تختلف ميولهم ودوافعهم عن مجموعة الأفراد الذين يقومون بالادخار، وعليه، فإن عدم التساوي بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط يؤدي لحدوث التقلبات في مستوى الأسعار، وهذا يعني أن التضخم إنما ينشأ نتيجة لاختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار (البني، 2006، 274). فلو زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المتحقق ، فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ، وهو ما يؤدي إلى أن تميل الأسعار إلى الارتفاع، وبالتالي، عدم تحقق بعض خطط الطلب في أسواق السلع أو أسواق عناصر الإنتاج، وبالتالي، حصول دخول غير متوقعة للمنتجين، والنتيجة دائماً هي ارتفاع الأسعار (زكي، 1996، 71).

وعليه، فإن التضخم، طبقاً لأفكار هذه المدرسة، يحدث نتيجة لزيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط .

خامساً : النظرية الهيكلية :

تنسب هذه النظرية إلى المدرسة الهيكلية أو البنائية التي يتزعمها مجموعة من الاقتصاديين في مقدمتهم راؤول بريبشRaulPrebeshوشاكرابارتيChakrabartiوشارلسشولتز Charles Schultze الذين يحاولون تفسير التضخم في الدول النامية، إذ إن معظم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم إنما تقوم بتفسير هذه الظاهرة في الدول المتقدمة التي تختلف ظروفها عن ظروف الدول النامية من حيث طبيعة بنيانها الإنتاجي، علاقات التوزيع فيها، درجة تطور قواها الإنتاجية، وسعة أسواقها الداخلية، فضلاً عن طبيعة المشكلات الملحة التي تواجهها.

لذا، فإن أنصار هذه المدرسة يفسرون التضخم في الدول النامية من خلال إعطاء فكرة الهيكل أو البنيان الاقتصادي الذي يتسم به الاقتصاد النامي أهمية محورية لتعليل الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار في هذه الدول. أو بعبارة أخرى، تحليل الخلل في مكونات كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، والمرتبطة باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، على أساس أن هذه الدول تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي الموجود في بنيانها الاقتصادي والاجتماعي، مما يستوجب البحث والكشف عن مثل هذه الاختلالات، ذلك أن المشكلة التضخمية يمكن أن تنشأ في هذه الدول في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي، لأن الأسباب الرئيسة، حسب هذه النظرية، ترجع إلى اختلالات حقيقية في هيكل الاقتصاد القومي، وكذلك في كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها (الشمري، 1995، 277).

لذلك، فإن جوهر تحليل أنصار هذه المدرسة لظاهرة التضخم يقوم على فكرة معينة، مفادها، أنه ما إن تحدث زيادة مبدئية في الأسعار ناجمة عن طبيعة الاختلالات الهيكلية في هذه الدول، فإن هذه الزيادات، في ظل ظروف هذه الدول، ما تلبث أن تصبح بداية لحركة تراكمية ومستمرة، وتصبح، بناءً على ذلك، صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي ذاته (زكي، 1996، 99).

وعليه، فإن أنصار هذه المدرسة لا يعتقدون أن ظاهرة التضخم تعود إلى زيادة في كمية النقود بمعدلات تفوق الزيادة في الناتج الحقيقي، أو إلى سوء السياسات النقدية والمالية المتبعة من قبل الحكومة، وإنما يكمن جوهر التضخم في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد النامي، والذي يعاني من الاختلالات العديدة، والتي تتمثل مظاهرها في الجوانب الآتية:

1. الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية، والآثار التضخمية المترتبة على ذلك، خاصة في حالة زيادة أسعار الصادرات، إذ أن التخصص في الدول النامية يكون في سلعة واحدة (أو سلعتين على الأكثر)، وتحتل هذه السلعة الأهمية النسبية العظمى في هيكل صادراتها للعالم الخارجي ومورداً أساسياً مهماً في تكوين ناتجها القومي.وعلى ذلك ، فإن

تذبذب أسعار هذه المنتجات يؤدي إلى تعرض حصيلة صادرات هذه الدول لعدم الاستقرار، فكلما تقلبت الأسعار يتعرض الاقتصاد لموجات تضخمية، فعندما تتدهور أسعار الصادرات تقل حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فتضعف نتيجة لذلك قدرة الدولة على استيراد المنتجات الغذائية الضرورية والسلع الوسيطة والرأسمالية، مما يؤدي، في الوقت الذي يزيد الطلب عليها، إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعاً تضخمياً (البني، 2006، 276–277). أما إذ ارتفعت أسعار صادرات الدول النامية، فإن الضغوط التضخمية ستظهر كذلك، نتيجة لارتفاع الطلب الكلي الذي يواجه بعرض غير مرن للناتج، إذ إن المنتجين في قطاع الصادرات سوف يميلون إلى زيادة حجم طاقتهم الإنتاجية، فيرتفع إنفاقهم الاستثماري، وفي الوقت ذاته يرتفع إنفاقهم الاستهلاكي نتيجة لزيادة دخولهم. ومن الناحية الأخرى، سوف يتزايد الإنفاق الحكومي نتيجة لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي الناتج عن التصدير. وهذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي عادة ما يواجهها جهاز إنتاجي عدم المرونة في الاقتصادات النامية، فلا يستجيب الإنتاج لهذه الزيادة في الطلب فترتفع الأسعار (مندور وزكي، 1995، 207).

2. ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادات السكانية، إذ أن المشكلات السكانية التي يتسم بها الاقتصاد النامي لها تأثيرات بليغة على القوى المسببة للتضخم. فمن ناحية، نجد أن الزيادة في أعداد السكان إذا حدثت في ظل ركود اقتصادي، وبالتحديد ركود القطاع الزراعي، فإنه عادة ما يصاحبها نقص واضح في حجم المعروض من السلع الغذائية في الأسواق، الأمر الذي يدفع بأسعار هذه السلع نحو الارتفاع، ويعود ذلك إلى قوة سريان مفعول ظاهرة الاستهلاكي الذاتي في الريف مع التزايد في أعداد السكان، حيث أن المنتجين الزراعيين في هذه الدول يحتجزون جزءاً من إنتاجهم الزراعي ليخصص لاستهلاكهم الشخصي والعائلي على مدار السنة. فإذا أخذنا في نظر الاعتبار هذا العامل، وهو الاستهلاك الذاتي للإنتاج الزراعي، مع تزايد عدد السكان بمعدل كبير، لوجدنا أن تفاعل هذين العاملين يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية بسبب تناقص الكميات التي يتم عرضها من قبل القطاع الزراعي في أسواق المدن سنة بعد أخرى، إذ يظهر تفاعل هذين العاملين – إذا كان القطاع الزراعي في حالة ركود – واضحاً في الارتفاع المتزايد في مستويات الأسعار. أي بعبارة أخرى، إن ظاهرة الاستهلاك الذاتي للإنتاج الزراعي لا بد وأن تجر معها ارتفاعاً في الأسعار مع التزايد السكاني، حتى ولو لم تزد كمية النقود أو حجم الطلب الفعال (زكي، 1996، 102). ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدل النمو السكاني يشكل ضغطاً متزايداً على المنتجات الغذائية، بل إن كل زيادة في دخول الفقراء تكاد تنفق

بالكامل على هذه المنتجات فيزداد الطلب على هذه المنتجات بشكل واضح وسريع، فضلاً عن أن عرض المنتجات الغذائية لا يستجيب لمثل هذا الطلب المتزايد على هذه المنتجات، نتيجة لإهمال الكثير من الدول النامية للقطاع الزراعي، واتباع سياسات سعرية من شأنها إضعاف الحافز لدى الفلاحين لزيادة الإنتاجية (مندور وزكي، 1995، 207).

3. طبيعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات في مراحلها الأولى، خاصة تلك الاختلالات فيما بين تيار الإنفاق النقدي وتيار المعروض السلعي. إذ أنه في المراحل الأولى للتنمية تركز هذه الدول على مشروعات البنية التحتية، وتوجه معظم الاستثمارات للطرق والسدود ومشروعات الكهرباء والمياه... الخ، ومثل هذه المشاريع تسهل عملية الإنتاج، ولكن لا يوجد لها إنتاج مادي مباشر، إذ أن هذه المشاريع تولد دخولاً، فيزيد الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي لا يستطيع فيه الاقتصاد زيادة حجم الناتج الحقيقي فترتفع الأسعار (الشمري، 1995، 278). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من المشاريع الإنتاجية التي تتجه إليها الاستثمارات الحكومية في بداية مراحل التنمية تتميز بطول المدة التي تمضي بين بدء الاستثمار فيها وبدء ظهور الإنتاج. وأثناء تنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية تتولد دخولاً، ومن ثم طلب على السلع والخدمات في الوقت الذي لم يزد المعروض منها ، فيظهر التضخم، وكذلك إذا أعيد توزيع الدخل، في غمار عملية التنمية، لصالح فئات اجتماعية تتسم بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فسوف يتزايد الاستهلاك تزايد كبيراً، ويقل معدل الادخار، وطالما أن الجهاز الإنتاجي للدول النامية يتسم بالجمود، فتزايد الطلب الكلي على الناتج الحقيقي سوف يخلق ضغوطاً تضخمية (مندور وزكي، 1995، 207–208).

4. الجمود النسبي في الجهاز المالي للدول النامية، وما يترتب عليه من إضعاف الجهاز الضريبي وانخفاض كفاءته وقدرته على تمويل الدولة بالموارد المالية اللازمة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها. إذ تكون حصيلة الضرائب منخفضة للغاية في الدول النامية، سواء من ناحية نسبتها إلى إجمالي الناتج القومي أم الضرائب على الدخول، إذ يبلغ متوسط لنسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي في الدول النامية حوالي 15% في مقابل 30% بالنسبة للدول المتقدمة، كما أن السكان الذين يدفعون الضرائب إلى إجمالي عدد السكان يصل في المتوسط إلى 5% في الدول النامية مقارنة بـ 30% – 40% في الدول المتقدمة. ونتيجة لانخفاض حصيلة الضرائب، فإن الدولة، لكي تمول إنفاقها العام، تضطر إلى أسلوب عجز الموازنة، وذلك من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي أو من خلال الإصدار النقدي الجديد. ولا شك أن إحداث عجز في الموازنة العامة وزيادة كمية عرض النقود بنسب لا

تتلاءم ومتطلبات الاستقرار النقدي والسعري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي (مندور وزكي، 1995، 208) (البني، 2006، 279).

وبناءً على هذه النظرة لأنصار هذه المدرسة إزاء ظاهرة التضخم، فإنهم يتوصلون إلى النتيجة التي مفادها، أن معدل التضخم يمكن وصفه كدالة للتقلبات في الأسعار النسبية بين المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية، وهو أمر يتناسب ومعدلات النمو في إنتاج القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي.

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يرافق ظاهرة التضخم وينجم عنها العديد من الآثار، بعضها يعد إيجابياً، والبعض الآخر يعد سلبياً، كما قد تكون هذه الآثار اقتصادية أو اجتماعية، وتختلف من حالة لأخرى، ومن دولة لأخرى، ومن وقت لآخر. الأمر الذي يستوجب دراسة وتحليل هذه الآثار، لذلك يمكن تقسيم الآثار المترتبة على التضخم على ما يأتي:

أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم :

للتضخم آثار اقتصادية عديدة يمكن حصر أهمها في الجوانب الآتية:

1. أثر التضخم على تخصيص الموارد الاقتصادية :

يقود التضخم إلى أن تصاب الأسعار بالتشوه، وبالتالي، فإنها لا تعكس الحالة الطبيعية للطلب والعرض، ذلك أن آليات السوق الحر تعمل على توجيه المنتجين إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات التي يزداد الطلب عليها، والعكس صحيح إذ يقل إنتاج السلع والخدمات التي ينخفض الطلب عليها، وبالتالي، تعمل آليات السوق دائماً بكفاءة طالما أن الأسعار تعكس حالة العرض والطلب. إلا أنه، وفي ظروف التضخم، سينجح بعض أصحاب الأنشطة في رفع أسعار منتجاتهم أكثر مما ينجح البعض الآخر في ذلك. مما يعني أن الأسعار، في هذه الحالة، لن تعكس حالة الطلب والعرض في الأسواق، فضلاً عن أنها لا تعكس أهميتها النسبية لدى جمهور المستهلكين أو لظروف عرضها الحقيقية في الأسواق. وفي مثل هذه الظروف، يتجه المنتجون إلى زيادة الإنتاج لبعض السلع أو الخدمات مقابل تخفيض الإنتاج لسلع أو خدمات أخرى قد تكون مطلوبة بشكل أكبر بالنسبة للمعروض منها. مما يعني أن جهاز الأسعار – وهو الآلية التي يعتمد عليها نظام السوق الحر – يكون قد فقد قدرته على توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى. وعليه، فكلما اشتدت حدّة التضخم ابتعد المجتمع بشكل كبير عن التخصيص الأمثل لموارده الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي (أحمد، 2004، 182).

2. أثر التضخم على الاستهلاك والادخار والاستثمار :

يقود التضخم إلى زيادة نسبة ما يخصص من الدخل القومي لأغراض الاستهلاك، وذلك لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد – وبالتحديد ما هو ضروري فيه – يتطلب إنفاق قدر أكبر من الدخول الفردية على الاستهلاك من السلع المتزايد أسعارها. وهو ما يعني، نتيجة لذلك، انخفاض ما يتم تخصيصه من الدخل القومي لأغراض الادخار، أي أن زيادة الميل الحدي للاستهلاك يكون على حساب انخفاض الميل الحدي للادخار، وهذا الحال سيؤدي إلى انخفاض القدرة على تمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، فينخفض الاستثمار ونمو الناتج القومي (خلف، 2007، 319–320).

3. أثر التضخم على أسعار الفائدة :

يؤدي التضخم إلى امتناع الأفراد من الادخار بسبب تآكل الفوائد المستحقة للأموال المدخرة فضلاً عن أصولها. لذلك، فإنه يجب أن تأخذ آلية تحديد سعر الفائدة في نظرها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخرلتفادي خسارة المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية، الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقترضين (الوزني والرفاعي، 2008، 261–262).

وفي هذا الصدد، يجب التفريق بين سعر الفائدة الاسمي Nominal interest rate وسعر الفائدة الحقيقي Real interest rate. إذ إن الأول يمثل نسبة الزيادة السنوية في القيمة الاسمية للأصل المالي، في حين أن الثاني يشير إلى نسبة الزيادة السنوية في القوة الشرائية للأصل المالي. وهذا الأخير يمثل معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في نظر الاعتبار توقعات معدل التضخم. ويمكن حساب سعر الفائدة الحقيقي كالآتي (Frank & Bernanke, 2007, 542–543) :

$$r = i - t$$

إذ إن: r = سعر الفائدة الحقيقي ،i = سعر الفائدة الاسمي ،t = معدل التضخم

ويتضح من المعادلة أعلاه أن إعطاء سعر الفائدة 10% على قرض لمدة عام في دولة يتوقع أن يصل فيها معدل التضخم إلى 6% مثلاً، فإن هذا يعني أن سعر العائد الحقيقيهو 4% فقط. كما يعني أيضاً أن سعر الفائدة الاسمي ينقسم على 6% مقابل أخطار التضخم المتوقع و 4% عائد حقيقي على الأموال المقترضة (الوزني والرفاعي، 2008، 262).

4. أثر التضخم على ميزان المدفوعات :

يؤدي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية إلى انخفاض تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وهو ما يعني انخفاض الطلب الخارجي على صادرات هذا البلد الذي يعاني من التضخم. وهو ما يؤدي، بالتالي، إلى زيادة الطلب المحلي في هذا البلد على المنتجات المستوردة من الخارج

لانخفاض أسعارها مقارنة بنظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها، مما يعني زيادة حجم الاستيرادات. وهو ما يعني حدوث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات (الوزني والرفاعي، 2008، 264).

5. أثر التضخم على النمو والتنمية الاقتصادية :

يتضمن التضخم ارتفاع أسعار الموارد والسلع الاستثمارية، أي ارتفاع تكاليف إقامة المشاريع الإنتاجية، وبالشكل الذي يمكن أن يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية التي تتطلب إقامة مثل هذه المشاريع، وبالذات في الدول النامية التي تتسم بمواردها المحدودة، وبالشكل الذي لا يسمح لها بإقامة عدد أكبر من المشاريع عند ارتفاع الأسعار في ظل التضخم، إذ إن الموارد النقدية التي تتاح لديها تستنفذ بإقامة مشاريع أقل في هذه الحالة بسبب ارتفاعات الأسعار هذه، وبالذات ما يتصل من هذه الموارد بالعملات الأجنبية، بسبب ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمتطلبات إقامة المشاريع من آلات ومعدات.. الخ(خلف، 2007، 317–318).

كذلك يؤثر التضخم تأثيراً سلبياً على قدرة الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ ترتفع أسعار الأراضي والموارد الخام وأجور العمال، فترتفع التكاليف الاستثمارية للمشاريع، مما يثبط رغبة المستثمرين الأجانب للعمل في الدولة التي تعاني من التضخم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى في حالة تدفق الاستثمارات الأجنبية للدولة التي تعاني من التضخم، فسوف تتجه هذه الاستثمارات إلى المجالات التي تتميز بأقل تكلفة استثمارية وقصر المدة الزمنية لاسترداد رأس المال، فتحجم هذه الاستثمارات عن الصناعات الإنتاجية، الأمر الذي تؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية (مندور وزكي، 1995، 211–212).

6. أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل القومي :

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية، إذ إن التضخم يخفض الدخل الحقيقي للمجتمع. لهذا فإن الدخل القومي يوزع، من خلال التضخم، لصالح فئة معينة مقابل فئة أخرى متضررة منه، إذ ترتفع الأسعار بمعدلات وسرعة أعلى من استجابة دخول بعض طبقات المجتمع لذلك الارتفاع. ويمكن ملاحظة أربع حالات مختلفة بالنسبة لتغير الدخول تبعاً لاختلاف طبقات المجتمع، وهذه الحالات: (سلمان وآخرون، 2000، 233–234)

أ. الدخول النقدية التي تبقى ثابتة مع تزايد الأسعار، مما يعني انخفاضاً في الدخول الحقيقية بشكل كبير وضاراً على أصحاب هذه الدخول، ومثال هؤلاء الذين يحصلون على دخولهم من إيجارات ملكيات عقارية سكنية أو زراعية أو من فوائد مبالغ مودعة في البنوك أو الفوائد على سندات أو أصحاب الرواتب الثابتة.

ب. الدخول النقدية التي ترتفع، في أوقات التضخم، ولكن بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني انخفاض دخولهم الحقيقية، ويتمثل أصحاب هذه الدخول في موظفي الدولة الذين يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار، لكن هذه العلاوات لا تعادل التضخم، ذلك أن هذه العلاوات تحصل بين أوقات متباعدة فيسبقها ارتفاع الأسعار.

ج. الدخول النقدية التي ترتفع بمعدل مساوٍ لمعدل ارتفاع الأسعار، أي ثبات مستوى الدخول الحقيقية، وهؤلاء هم عمال النقابات التي تكون قادرة على رفع الأجور خلال أوقات التضخم، وذلك للحفاظ على مستوى معيشة العمال الذين ينتمون إليها.

د. الدخول النقدية التي ترتفع بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، أي حدوث زيادة في الدخول الحقيقية، ومثال هؤلاء أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية ومنتجي السلع والخدمات، إذ ينعكس ارتفاع الأسعار على زيادة دخولهم لأن الارتفاع في أسعار السلع التي يبيعونها يسبق ارتفاع تكاليفها.

ثانياً : الآثار الاجتماعية للتضخم :

إضافة لآثار التضخم الاقتصادية فإن هناك آثار اجتماعية عديدة، منها:

1. التضخم والتمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع :

يعد تعميق التمايز الاجتماعي بين مختلف طبقات المجتمع أهم آثار التضخم الاجتماعية، إذ ينجم التمايز الاجتماعي عن إعادة توزيع الدخل والثروة اللذين يتسبب بهما التضخم، ويوجد نوعان من التمايز الاجتماعي الناتج عن التضخم، وهما: التمايز الرأسي والتمايز الأفقي. فالتمايز الرأسي يحدث بين طبقات المجتمع المختلفة، وفيه تزداد الطبقات الغنية غنىً والطبقات الفقيرة فقراً. أما التمايز الأفقي، فيتناول التغيرات الطبقية التي تحدث في الشرائح الاجتماعية للطبقة الواحدة، إذ يتحسن الوضع النسبي للبعض منها، في حين يتدهور الوضع النسبي للبعض الآخر (محي الدين، 2007، 115).

2. أثر التضخم على الواقع الإداري في المجتمع :

من النتائج الاجتماعية المهمة للتضخم ، ارتفاع نسبة الفساد الإداري بشتى أنواعه (الرشوة، الاختلاس، السرقة، التزوير، تبديد المال العام، المحسوبية، التكتلات الإدارية داخل المؤسسات والدوائر... الخ) وذلك نظراً لاعتباره مصدراً إضافياً للدخل. كما يعد الفساد الإداري من أقوى آثار التضخم الاجتماعية وأشدها خطراً وفتكاً بالقوانين والأنظمة المتبعة في دولة ما، فضلاً عن شيوع العادات السيئة في المجتمع، مثل تفضيل المصلحة الخاصة على العامة، ونبذ العلاقات الجماعية وتقوية العلاقات الفردية... الخ، وكل هذا يؤدي إلى تدهور الواقع الاقتصادي

والاجتماعي للمجتمعات (المسافر، 1993، 156–158). ويحدث هذا النوع من الفساد عندما تحاول الفئات، التي تضررت من انخفاض في مستوى الدخل الحقيقي، التعويض عما فقدته. ويولد التضخم أيضاً شعوراً بالاستياء وحقداً بين طبقات المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى العديد من الأزمات السياسية والثورات. ويمكن تصنيف هذا الأثر أيضاً من بين الآثار الاقتصادية للتضخم ، ذلك أن ظاهرة الفساد الإداري وتفشي الرشوة يمثلان ضريبة إضافية تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار في البلد التي يعاني من التضخم (محي الدين، 2007، 115).

3. أثر التضخم على قيمة العلم :

يؤدي التضخم إلى تدهور حقيقي لقيمة العلم مقابل قيمة المال، إذ يصل ذلك إلى الحد الذي يتصور فيه من يملك مالاً بأنه قادر على أن يشتري من يحمل علماً، وإن ما يؤديه التضخم من تدهور في القوة الشرائية، تدهور التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وعجز في ميزان المدفوعات... الخ سيؤدي بالتالي إلى عجز هذه الدول – التي تعاني من التضخم – عن خلق فرص عمل واستثمارات جديدة وتطوير قطاع الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى فشل المجتمعات في فهم دور العلم في خلق فرص إنتاج جديدة، وهو ما يعني أن أفراد المجتمع سيتجهون للبحث عن العمل في قطاع الخدمات أو امتهان مهن تعاني من مشكلة الندرة بحثاً عن عائد أفضل لقوة العمل، إلا أن استمرار مثل هذه الظاهرة سيؤدي إلى التقليل من حقيقة قيم العلم والعمل المنتج ومقارنتها بقيم المال والخبرة (الرميحي، 1986، 225–226).

4. أثر التضخم على تسرب الكفاءات البشرية إلى الخارج :

يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للدخل الثابت، إذ ينعكس ارتفاع الأسعار انخفاضاً في الدخل الحقيقي للفرد في طبقات الدخل المتوسط والمنخفض. الأمر الذي يشجع العديد من الأفراد على هجرة العاملين والكفاءات العلمية للعمل في دول أخرى تتميز بمعدلات أجور حقيقية أكثر ارتفاعاً. كما أن تفشي التضخم سيؤدي إلى انخفاض كفاءة الإنتاج في البلد الذي يعاني من التضخم، فضلاً عن الآثار الاجتماعية الأخرى كالتفكك الأسري، تخلف البحث العلمي، تخلف عادات المجتمع، وتدهور العمل المنتج، وبذلك تزداد هذه الدول تخلفاً وتأخراً (محي الدين، 2007، 115).

5. أثر التضخم على تفشي الجريمة :

إن الظروف التي يفرزها التضخم، وخاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي، تؤدي إلى بث الروح التشاؤمية والحقود الضغينة من الطبقة المتضررة من التضخم إزاء الطبقة المستفيدة منه. وإن المجتمع، بمختلف طبقاته، معرض إلى ضغوط نفسية شديدة نتيجة للضغط الاقتصادي المتواصل، وبالتالي فإن طبقات المجتمع تكون أشد تعرضاً للوقوع ضحايا للضغوط التضخمية

وارتفاعات الأسعار. فالطبقة الفقيرة المتضررة تنظر بعين ملؤها الحسد والحقد على الطبقة الغنية الميسورة الحال، فيبدأ الفقير بالتصرف غير الصحيح والموزون لإيذاء الغني بشتى الطرق، والجريمة إحدى هذه الطرق وأهمها، فضلاً عن تكون بعض الآراء لدى الطبقة الفقيرة، والتي منها اعتقاد هذه الطبقة أن الدولة – كونها ولي الأمر – هي السبب في ضعف حالها، مما يؤدي إلى مناصبة العداء للدولة، وأن السرقة من المال العام هو عمل مباح، ذلك كونه حق شرعي للمواطن يأخذه عنوة (المسافر، 1993، 159–160).

أما الطبقة الثانية، وهي الطبقة الوسطى، فيدخل فيها شرائح وفئات ليست قليلة من المجتمع، إذ تشمل أساتذة الجامعات، الأطباء، القضاة، المهندسون... الخ، وإن هذه الطبقة لها تأثير كبير على المجتمع، وذلك كونها من أكثر طبقات المجتمع ثقافة واقتناعاً وموضوعية في رؤية الأمور. إلا أن آثار التضخم إزاء هذه الطبقة تكمن في أن بعض أفرادها، من أجل المحافظة على مستواهم المعيشي أو للارتقاء به، فإنهم يسلكون الطريق غير الطبيعي والقانوني، مما يوقعهم في شباك الجريمة والانحراف (المسافر، 1993، 160).

أما الطبقة الثالثة والأخيرة، فهي الطبقة الغنية ذات المال والنفوذ، فإن آثار التضخم عليها تظهر من خلال حمى المنافسة فيما بين أفرادها، مما يؤدي بهم إلى السير في كل الطرق السليمة وغير السليمة والقانونية وغير القانونية، وإن إتباعهم الطريق غير القانونية إنما يعد أمراً طبيعياً، وذلك لسهولة السير فيها وصعوبة اكتشاف تجاوزاتهم من قبل الجهات الحكومية، لكونهم أصحاب مال ونفوذ ، إضافة إلى انتشار الجريمة غير الاقتصادية بين أبناء هذه الطبقة، إذ إن ارتفاع دخول هذه الطبقة فجأة – خاصة للأغنياء الجدد – أدى إلى اختراق النفسية المتزنة لأبناء هذه الطبقة، خاصة الشباب منهم، وبالتالي، ينتج تصرفات غير متزنة يرافقها شعور بسد نقص الماضي، (المسافر، 1993، 161–162). كما أن التضخم يرتبط بإعادة تقييم الثروة وترتيب المكانة الاجتماعية، إذ يؤدي إلى ظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة تفرض ثقافتها وأخلاقها على المجتمع، وبالتالي، سيادة ثقافة اجتماعية غريبة تتبنى أفكار غريبة، مما ينتج عنه تغيير حقيقي في البناء الأخلاقي والثقافي للمجتمع (الرميحي، 1986، 225–228).

6. أثر التضخم على الانحراف والفساد الأخلاقي :

من الآثار الاجتماعية الخطيرة للتضخم تدهور حال المجتمع وشيوع الأخلاق الفاسدة، إذ إن الفساد الأخلاقي يقوى ويشتد أوقات التضخم، لأن انخفاض القوة الشرائية للنقود وتدهور مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة يضع أفرادها، ذكوراً وإناثاً، في دوامة العوز والحرمان، مما يخلق جواً مناسباً للضياع والانحراف، كما أن الحاجات المتزايدة للأفراد، في أوقات التضخم، تولد في نفوس الأفراد الرؤية السلبية وعدم احترام المجتمع وعاداته وتقاليده، وكذلك تؤدي إلى عدم احترام

الشرائع، فتقع هذه الفئات في مهاوي الفساد، فضلاً عن أن انتشار الانحراف الأخلاقي الذي يؤدي إلى خلق بيئة سيئة لجيل يولد في أحضان المنحرفين، فيكون مثلهم أو أشد انحرافاً، وبالتالي، يصعب السيطرة عليه وإصلاحه فيما بعد (المسافر، 1993، 162–163).

المبحث الرابع : واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2013) :

تزايدت الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2003 – 2013 بشكل ملحوظ ، وذلك نتيجة لما شهده الاقتصاد العراقي من ظروف وتطورات اقتصادية وسياسية عديدة، والمتمثلة في بدء حركة الانتعاش في الاقتصاد بعد عملية التحول السياسي عام 2003، تطبيق آليات التثبيت والتكييف الاقتصادي، ومواصلةعملية التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة، فضلاً عن الارتفاع في أسعار النفط العالمية وما رافق ذلك من زيادة نفقات الدولة التشغيلية الأمر الذي يجعلها تزيد من حجم الإنفاق الكلي وإغراق السوق بالنقد وذلك أمام جهاز إنتاجي غير مرن مما انعكس ذلك بوضوح على مستويات الأسعار.

ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول (1) التي تعكس التطورات التي لحقت الرقم القياسي لأسعار المستهلك[1] ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003–2013)، نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ عام 2003ما مقداره (6943.5) نقطة، ثم أخذ بالارتفاع ليصل عام 2013 إلى (28230.3) نقطة، مما يعني أن المستوى العام لأسعار المستهلك عام 2013 ارتفع بمعدل (306.57%) مقارنة مع مستواه في سنة 2003.

(1)وهو أداة إحصائية تستخدم لقياس التغير الذي يحصل في تكلفة الحصول على مجموعة مختلفة من السلع والخدمات التي تمثل نمط الاستهلاك المعتاد للمستهلك العادي، وتسمى هذه المجموعة من السلع والخدمات بسلة السوق Market Basket(Shapiro, 1995, 472). ويعد من المقاييس المستخدمة على نطاق واسع، ويسمى أيضاً بمؤشر تكاليف المعيشة Cost-of-living-index، وذلك لأنه يربط ارتفاع الأسعار بالدخول الحقيقية للمستهلكين، وبالتالي، فإنه يوضح الكيفية التي تؤثر فيها ارتفاعات الأسعار على دخول المستهلكين الحقيقية، مما يعني أن هذا الرقم لا يشمل السلع والخدمات المشتراة من قبل رجال الأعمال والمنتجين والقطاع الحكومي (Tucker, 2008, 166). والرقم القياسي لأسعار المستهلك يعد المؤشر الرئيس لقياس التضخم في الاقتصاد العراقي وهو من أفضل الأرقام القياسية التي يمكن استخدامها للتعبير عن مدى ارتفاع الأسعار وتغير معدلات التضخم والتغير الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، إذ إنه يعنى بقياس التغيرات في أسعار سلع الاستهلاك التي يدفعها المواطن العراقي العادي، للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية. مما يعني أن هذا الرقم يستخدم البيانات الإحصائية التي لها علاقة مباشرة بالمستهلك النهائي .

الجدول (1)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2013)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100 = 1993)	معدل التضخم السنوي %	سعر الصرف في السوق الموازي
2003	6943.5	33.6	1936
2004	8815.6	27.0	1453
2005	12073.8	37.0	1472
2006	18500.8	53.2	1475
2007	24205.5	30.9	1267
2008	24851.3	2.7	1203
2009	24155.1	(2.8)	1182
2010	24748.5	2.5	1186
2011	26133.3	5.6	1196
2012	27716.0	6.1	1233
2013	28230.3	1.9	1232

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة.

أما معدل التضخم خلال المدة (2003–2013) فقد بلغ في المتوسط (18%)، بينما نجد أن متوسط معدلات التضخم خلال المدة (2003–2007) بلغ (36.32%) على العكس من المدة (2008–2013) إذ بلغ متوسط معدلات التضخم السنوي لهذه المدة (2.63%) (ويسمى التضخم الزاحف)،كما نلاحظ أن أعلى معدل للتضخم بلغ (53.2%) عام 2006 ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى رفع أسعار المشتقات النفطية، إلا أن معدلات التضخم أخذت بالانخفاض في السنوات التي تلت عام 2006 لتصل إلى (1.9%) عام 2013 ويعود السبب في ذلك لتوفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها وعدم وجود ضرائبكمركيةتؤثر على انسياب السلع المستوردة من الخارج (ياس، 2013، 43–68)، فضلاً عن تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار، إذ نلاحظ في الجدول (1) أنه بعد عام 2003 أخذ الدينار العراقي، نتيجة السياسة

التيتبناهاالبنكالمركزيلأسعارالصرف، يسترد قيمته تدريجياً ويحافظ على استقراره، حيث بلغ سعر صرف الدينار تجاه الدولار في السوق الموازي (1936) عام 2003 ثم أخذ بالانخفاض ليصل عام 2013 إلى (1232) لتصل نسبة الانخفاض (36.4%).

ولعل أهم الاسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم في الاقتصاد العراقي تكمن في الآتي:

1. انعدام النهج الاقتصادي: يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً هجيناً، فلا هو بالاقتصاد الموجه بشكل كامل ولا هو بالاقتصاد الحر، إذ يعتمد نظريات مناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها ولا يتصف بميزة موحدة لهياكله وآلياته وبناءه، وخصوصاً بعد عام 2003، فضلاً عن عدم وجود اقتصادية واضحة للدولة. وكل هذا أدى إلى عدم إعمار البنية التحتية المشجعة لزيادة المشاريع الاستثمارية الإنتاجية وعدم توفير الخدمات العامة وعلى الأخص في مجال القطاع النفطي وقطاع الكهرباء.
2. الاقتصاد الريعي: إذ تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد كلياً على واردات بيع النفط في الإنفاق العام، ولا سيما بعد فشل أغلب المشاريع الصناعية الإنتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة وعدم استحضار الآفاق المستقبلية للصناعة وانزواء الإنتاج الزراعي المحلي، إذ بات العراق يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية بمختلف أنواعها وبشقيها الحيواني والنباتي (الهيتي، وآخرون، 2010، 6-7).
3. النمو المتزايد في عرض النقد: إذ ارتفعت معدلات نمو عرض النقد كما موضح في الجدول (2) من (5773601) مليون دينار عام 2003 ليصل إلى (73830964) مليون دينار عام 2013 محققاً معدل نمو مقداره (15.8%) عام 2013 بعد أن كان معدل نمو عام 2003 يبلغ (91.6%) وبلغ متوسط معدل نمو عرض النقد السنوي خلال المدة (2003–2013) مقدار (35.9%) أما معدل نمو عرض النقد عام 2013 عن عام 2003 فقد بلغ (1178.8%). ويرجع سبب زيادة عرض النقد خلال هذه المدة إلى زيادة الإنفاق الحكومي الجاري، وخاصة على الجانب الأمني، وذلك بسبب تردي الوضع الأمني في العراق بعد عام 2003، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق الكلي سواء على الجانب الاستهلاكي أم الاستثماري، فقد ازداد حجم الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لأسباب كثيرة منها تعديل سلم الأجور والرواتب للموظفين والعاملين في الدولة، الأمر الذي شجع على ارتفاع الميل للإنفاق وضعف الميل للادخار وذلك كنتيجة لسنوات الحصار والحرمان الطويلة التي عانى منها الشعب العراقي، أما سبب زيادة حجم الإنفاق الاستثماري فيرجع إلى حملة إعمار العراق ومشاريع مجالس المحافظات (العبيدي، 2009، 87).

4. اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي:فمن خلال بيانات الجدول (2) التي توضح حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ومعدلات النمو المتحققة في كل منها، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان ينمو بمعدل سالب مقداره (27.9%) عام 2003ليصل إلى (9.3%) عام 2013 إذ بلغ متوسط معدل نموه السنوي خلال المدة (2003–2013)مقدار (22%)محققاً بذلك معدل نمو خلالهذه المدةمقداره (806%)، وجاءت هذه الزيادة الكبيرة نتيجة للزيادة في مستويات الأسعار، فقد بلغت نسبة الزيادة للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال المدة نفسها ما مقداره (306.6%). وهذا لا يعكس واقع الناتج المحلي الإجمالي في العراق، إذ نجد أن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغت (180.4%) خلال المدة نفسها، الأمر الذي يعكس أن نسبة الزيادة هذه كانت طفيفة أمام نسبة الزيادة في مستويات الأسعار وكذلك أنها طفيفة أمام نسبة الزيادة في معدل نمو عرض النقد خلال المدة نفسها والتي بلغت (1178.8%).

الجدول (2)

عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2013)

السنة	عرض النقد M_1	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100 = 1988	معدل النمو %
2003	5773601	91.6	29585788.6	(27.9)	26990.4	(33.1)
2004	10148626	75.8	53235358.7	79.9	41607.8	54.2
2005	11399125	12.3	73533598.6	38.1	43438.8	4.4
2006	15460060	35.6	95587954.8	30.0	47851.4	10.2
2007	21721167	40.5	111455813.4	16.6	48510.6	1.4
2008	28189934	29.8	157026061.6	40.9	51716.6	6.6
2009	37300030	32.3	130642187.0	(16.8)	54721.2	5.8
2010	51743489	38.7	167093204.4	27.9	57751.6	5.5
2011	62473929	20.7	223677005.2	33.9	63650.4	10.2
2012	63735871	2.0	245186418.5	9.6	71680.8	12.6
2013	73830964	15.8	268060185.7	9.3	75685.8	5.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة .

5. الإنفاق الحكومي المتزايد : على الرغم من تحقق فائض كبير في الموازنة العامة ، إلا أن ذلك لم يقلل من ارتفاعات الأسعار والضغوط التضخمية في الاقتصاد، لأن أغلب نفقات الدولة كانت نفقات تشغيلية، إضافة إلى الإنفاق الحربي والموازنات التسليحية الضخمة والتي وظفت لصالح الماكنة العسكرية الاستهلاكية على حساب مخصصات الاستثمار، وكل ذلك أدى إلى تزايد حجم الإنفاق الكلي وإغراق السوق بالنقد وذلك أمام جهاز إنتاجي غير مرن، مما انعكس ذلك بوضوح على مستويات الأسعار.
6. اختلال ميزان المدفوعات: إن الفائض المتحقق في الميزان التجاري العراقي جاء نتيجة لازدياد عوائد الصادرات النفطية– الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً– والمنح والمساعدات المقدمة إلى العراق، إلا أن الواقع، بعد استبعاد الصادرات النفطية، يتمثل في قصور الجهاز الإنتاجي عن مواجهة الطلب المتزايد، وما يؤديه ذلك من ارتفاع الأسعار، إذ إن ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الوطني يقلل حجم الصادرات ويزيد من الاستيرادات، مما يؤدي إلى استمرار العجز في ميزان المدفوعات. كما أن زيادة الاستيرادات على حساب الصادرات يؤدي إلى اختلال العلاقة بين الطلب على العملة الأجنبية والمعروض منها، أي ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية(العبيدي، 2009، 102).
7. وجود الاقتصاد الخفي:والذي يتمثل في مجمل العمليات الاقتصادية والتي تدور في الخفاء بعيداً عن أنظار الدولة وسجلاتها الرسمية، كعمليات تهريب العملة والآثار والوقود والمخدرات والأسلحة وغيرها، بالإضافة إلى الأموال المستخدمة في دعم الحركات والأحزاب السياسية، والأموال المستخدمة من قبل المنظمات الدولية المتعاونة مع منظمات المجتمع المدني العراقية، وهو اقتصاد غير خاضع لإجراءات السياسات النقدية والاقتصادية للدولة، بل تكون أطرافه أحد العوامل الضارة على الاقتصاد العراقي.
8. انعدام الثقافة الاقتصادية يمثل السمة العامة التي يتصف بها أغلب شرائح الشعب العراقي من خلال ابتعادها عن ترشيد استهلاكها اليومي للطاقة، والادخار، والتأمين على الحياة، وما إلى ذلك من عمليات تأمين المستقبل، فاغلب هذه الشرائح سباقة لشراء ما تعرضه الأسواق من سلع وبضائع وخدمات، على الرغم من ارتفاع ثمن هذه السلع وقلة كفاءتها، وهو ما يعكس ظاهرة ارتفاع الميل للإنفاق وضعف الميل للادخار، ويرجع سبب ذلك إلى ظروف الحصار والحرمان الذي عانى منها المجتمع (السامرائي، 2011، 96).
9. تحسن مستوى الأجور والمرتبات التقاعدية: إن تحسن مستوى الأجور والمرتبات التقاعدية بعد عام 2003 ومن ثم تحسن القدرة الشرائية للأفراد دفع باتجاه تعميق التضخم في الاقتصاد العراقي لأن هذه الزيادات في الأجور والمرتبات لم يصاحبها زيادة في المعروض

السلع، إذ نجد أنه في موازنة 2006 زاد حجم الأجور والمرتبات والمدفوعات المختلفة بأكثر من 90% عما كانت عليه في سنة 2005، فضلاً عن الإجراءات والقوانين اللاحقة التي دفعت بالأجور والمرتبات إلى الزيادة (البصري، 2006، 21).

بعد التعرف على الأسباب المؤدية إلى الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقيلا بد من الوقوف على الآثار الناجمة عن هذه الزيادات في الأسعار، والتي يمكن إجمال أهمها بالآتي: (السامرائي، 2011، 97-101)

1. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما نلاحظه في الاقتصاد العراقي، فالتضخم يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار، سواء من قبل القطاع الخاص المحلي أم الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى بطالة مزمنة، إذ تنحصر فرص العمل في القطاع الحكومي الذي لا يعود بمردود مالي يذكر، أو الأعمال الحرة أو العمل بالأجر اليومي، وتكون فرص العمل المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل، مما يؤدي إلى البطالة التي تسهم في تكريس التفاوت النسبي بين الناتج الإجمالي المحلي وبين معدلات كمية النقود المتداولة، إذ لا يحقق الاقتصاد في دولة كالعراق أي معدلات نمو.
2. ارتفاع أسعار العقارات، إذ يظهر الارتفاع المتصاعد لأسعار العقارات عدم جدوىالاستثمار في المشاريع الإنتاجية، بسبب ارتفاع كلف الإنتاج وعدم استقرار أسعارالمواد الأولية، مما يدفع أصحاب رأس المال إلى الاتجاه نحو المضاربة بأرباح كبيرةفي قطاعات محدودة (كالتجارة والعقارات)، وذلك لما توفره من أرباح مضمونة وسريعة، وينتج عن هذا الأمر ارتفاع أسعار العقارات ومعها إيجارات السكن على شكل قفزات كبيرةبسبب الطلب المتزايد عليها. وبالتالي، فإن ارتفاع أسعارالعقارات وإيجارات السكن ينعكس سلباً على فئات واسعة من المجتمع العراقي، إذ إن نسبةعالية من العراقيين لا يملكون دوراً سكنية وأغلبهم مستأجرون وذلك يجعلهم عرضة لابتزازأصحاب العقارات.
3. ينعكس ارتفاع الأسعار سلبياً على القدرة الشرائيةلأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في الدولة، بحيثتتقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجياً، وكلما ارتفعت الأسعاروبقيت دخولهم على حالها تقلصت قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصولعليها، بل قد يصل الأمر إلى الاقتصار على المواد الأساسية التي تضمن استمرارالحياة.
4. انتشار الفساد الإداري والمالي، إن ما مرَّ به الاقتصاد العراقي من التناقص المطرد لقيمةالنقود وانخفاض دخول موظفي الدولة التي تتصف بالثبات، جعل من هذه الفئة من المجتمع في حالة عوز دائم وشعور بالمرارة، بسبب عدم قدرتهم علىتوفير احتياجات عوائلهم،

مما جعلهم يستغلون المواقع التي يشغلونها من أجل الحصولعلى مورد إضافي عن طريق الرشاوى والهدايا التي يحصلون عليها من المتعاملين وأصحابالمصالح. ونتج عن هذا الفساد العديد من النتائج: منها:

- تعطل القوانين والأنظمة في الدولة، إذ إن الفساد الإداري والمالي يعبث بحقوقالمواطنين، فقد لا يحصل صاحب الحق على حقه في دعوى قضائية، لأن الطرف الآخر قدمرشوة كبيرة للقاضي أو لموظفين في القضاء...الخ.
- إن الفساد الإداري والمالي قد غزى كلالقطاعات وتغلغل في دوائر الدولة جميعا وأصبح جزءاً من المنظومة البيروقراطيةللدولة، وأن هذه المنظومة بدورها أصبحت أكثر تعقيداً بسبب الإجراءات الشكليةالمناهضة للفساد.
- فشل مشاريع التنمية الجديدة وهشاشتها مادياً وبشرياً، إذ إن للتضخم والفساد الإداري والمالي المتفشي في معظم أروقة الدولة، وعجز الأجهزة الرقابية عن ملاحقة المفسدين، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم؛ جعل المال العام عرضة للسلب والنهب من قبل أفراد وجماعات مختلفة لعدم وجود قوانين رادعة وإجراءات صارمة تتخذ بحقهم، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على عملية التنمية في البلد.

5. تسرب الكفاءات البشرية إلى الخارج، إذ أدى التضخم في الاقتصاد العراقي إلى انخفاض القوة الشرائية للدخل الثابت، هجرة العديد من الأفراد العمل في دول أخرى تتميز بمعدلات أجور حقيقية أكثر ارتفاعاً. بيد أن هجرة العاملين والكفاءات العلمية إلى دول أخرى، سيؤدي إلى انخفاض كفاءة الإنتاج في البلد الذي يعاني من التضخم، فضلاً عن الآثار الاجتماعية الأخرى كالتفكك الأسري، وتخلف البحث العلمي، وتدهور العمل المنتج، الأمر الذي يعني فقدان الأيدي العاملة بأنواعها الماهرة وغيرها، وكذلك تفقد الكفاءات العلمية، وبذلك يزداد واقع البلد تخلفاً وتأخراً.
6. الانحراف الأخلاقي وانتشار الجريمة، إذ أدى التضخم الذي عاني منه الاقتصاد العراقي– وتأثيره البالغ على الطبقة الفقيرة من حيث العوز والحرمان– إلى توليد حالة من عدم الرضا والغبن والرؤية السلبية وعدم احترام المجتمع وعاداته وتقاليده في نفوس أفراد هذه الطبقة، وكذلك تؤدي إلى عدم احترام الشرائع ، فتقع هذه الفئات في مهاوي الفساد، وهو ما انعكس على سلوكيات أفرادها بالانحراف سواء الأخلاقي أم الإجرامي أم السرقة، الذي ظهر ذلك بشكل جلي بعد عام 2003، إذ شهد العراق عمليات السلب والنهب والقتل بشتى الوسائل والطرق، مما أثر بمجمله على واقع العراق سواء الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

1. إن النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم كانت متباينة جداً مما أدى إلى عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف شامل لهذه الظاهرة يلقي قبولاً عاماً في الفقه الاقتصادي. ومع ذلك نجد أن هذه التعريفات اتفقت في جوهرها على أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار. وبالمقابل، فإن الارتفاعات النسبية لأسعار بعض السلع والخدمات لأوقات معينة لا تعكس بالضرورة حالة تضخمية، لذا فمن الخطأ وصف كل ارتفاع في الأسعار تضخماً.
2. ان السبب الأساسي لحدوث التضخم، من وجهة نظر المدارس التقليدية والنقودية والتوقعات العقلانية واقتصاديات جانب العرض، هو الزيادة المفرطة في عرض النقود ؛ زيادة لا تتناسب مع العرض الحقيقي للسلع والخدمات.
3. لا يوافق أنصار المدرسة المؤسسية على أن التضخم ناجم عن نمو مفرط في كمية النقود بشكل لا يتناسب والمعروض السلعي، كما تذهب في ذلك معظم المدارس الاقتصادية، وإنما يعزى سبب حدوث التضخم إلى قوة المؤسسات الاحتكارية في السيطرة على الأسواق وعملية تكوين الأسعار بعيداً عن قواعد السوق أولاً، وإلى ردود الفعل التي تمارسها نقابات العمال للدفاع عن مصالح أعضائها ثانياً.
4. يرجع سبب التضخم، وفقاً للمدرسة الكينزية، إلى وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات (في أسواق سلع الاستهلاك وأسواق عوامل الانتاج) بالشكل الذي يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.
5. لا يتفق أنصار المدرسة السويدية الحديثة تماماً مع ما ذهب إليه كينز في أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط، بل يضيفون إلى ذلك إن هذه العلاقة تعتمد كذلك على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي. لذلك فإن التضخم، كما يعتقدون، هو نتيجة لزيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط.
6. يختلف سبب حدوث التضخم في الدول النامية عن الدول المتقدمة حسب رأي أنصار المدرسة الهيكلية، إذ يعتقدون أن الهيكل أو البنيان الاقتصادي الذي تتسم به الاقتصاديات النامية له أهمية محورية لتعليل الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار في هذه الدول، إذ أنه ما إن تحدث زيادة مبدئية في الأسعار ناجمة عن طبيعة الاختلالات الهيكلية في هذه الدول، فإن هذه الزيادات ما تلبث أن تصبح بداية لحركة تراكمية ومستمرة، ما يعني أن سبب التضخم يرجع لطبيعة الهيكل الاقتصادي والاختلالات الملازمة والملاصقة له.

7. يؤثر التضخم اقتصادياً وبشكل رئيس على تخصيص الموارد الاقتصادية، وعلى ما يخصص من الدخل القومي لأغراض الاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى أسعار الفائدة وميزان المدفوعات، وعلى عملية النمو والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن تأثيره على إعادة توزيع الثروة والدخل القومي، مما يعني أنه معضلة اقتصادية خطيرة.
8. على الرغم من كون التضخم ظاهرة اقتصادية إلا أن له العديد من الآثار الاجتماعية أهمها التمايز بين طبقات المجتمع، تدهور قيمة العلم وهجرة الكفاءات البشرية إلى الخارج، تفشي الجريمة والانحراف الأخلاقي، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي.

- الاستنتاجات فيما يخص معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي:

9. باعتماد الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لقياس مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي،تبين أن الاقتصاد العراقي يعاني من ضغوط تضخمية، إذ بلغ معدل نمو التضخم خلال المدة (2003–2013) ما مقداره (306.6%)، أما متوسط معدل نموه السنوي فقد بلغ (18%)خلال المدة نفسها.
10. أن متوسط معدلات التضخم خلال المدة (2003–2007) بلغ (36.32%) على العكس من المدة (2008–2013) إذ بلغ متوسط معدلات التضخم السنوي لهذه المدة (2.63%) وهو ما يؤشر إلى أن معدلات التضخم خلال (2008–2013) أخذت بالنمو بمعدلات بطيئة قياساً بمعدلات نمو المدة (2003–2007).
11. يعاني الاقتصاد العراقي من مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي أدت دوراً فاعلاً في تفشي ظاهرة التضخم، ولعل في مقدمة هذه الاختلالات قصور الجهاز الإنتاجي عن تلبية الطلب الكلي من السلع والخدمات.
12. تزايد الإنفاق الحكومي كان زيادة لصالح النفقات الجاريةوالإنفاق العسكري على حساب النفقات الاستثمارية، إذ يؤدي ذلكإلى زيادة الطلب الاستهلاكي مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو ما يؤدي إلى خلق اتجاه غير مرغوب فيه وهو زيادة الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي المتزايد، أي أن هذه النفقات لم تكن تخصص لتعديل وتطوير هيكل الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وكل ذلك يدفع إلى المزيد من التضخم.

ثانياً : التوصيات :

1. ضرورة فهم مؤشرات المتغيرات الاقتصادية ومعدلات التضخم ومحاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء حدوث التضخم وفقاً لمنطلقات المدارس الاقتصادية ومحاولة الاستفادة من آراءهم عن طرق معالجة التضخم.

2. إعطاء مسألة التضخم اهتماماً خاصاً عند رسم السياسات الاقتصادية، وذلك لما للتضخم من آثار سلبية على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية.
3. عقد المؤتمرات والندوات و ورش العمل الخاصة بموضوع التضخم والتعرف من خلالها على الاسباب الكامنة وراء حدوثه بهدف إيجاد السبل الكفيلة لمعالجته.
4. إنشاء معاهد متخصصة لتدريب وتأهيل وزيادة مهارات وقدرات العاملين في مجال رسم السياسة الاقتصادية واستراتيجياتها المستقبلية.
5. العمل على توعية الأفراد والقطاع الخاص على خطورة التضخم، اقتصادياً واجتماعياً، من خلال استخدام الاعلانات الهادفة في الفضائيات والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
6. ضرورة الاهتمام وإعادة النظر في واقع السياسة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها السياسة المالية والنقدية وخلق حالة من الانسجام والترابط بين هذه السياسات من أجل انتهاج سياسات من شأنها إحداث نقلة نوعية في بنية وتركيب هيكل الاقتصاد العراقي عبر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعيداً عن ارتفاع الأسعار.
7. العمل على إجراء إصلاحات مالية وهيكلية في النظام الاقتصادي العراقي والعمل على تطويره وتنمية القطاعات السلعية من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتوسيع قاعدة المعروض السلعي، وتقليل الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الجهاز الإنتاجي، وتوفير فرص عمل تستوعب الجزء الأكبر من البطالة في الاقتصاد العراقي.

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنة 2005.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنة 2007.
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنة 2009.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنة 2011.
5. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنة 2013.
6. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية، العراق.
7. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2005، العراق.
8. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2008، العراق.
9. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2012، العراق.
10. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2013، العراق.
11. أحمد، عبد الرحمن يسري (2004). النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

12. البصري، كمال (2006). التضخم وأزمة الوقود عام 2006، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، العدد (3)، متوفر على الرابط: http://soo.gd/Xn7E
13. البني، حازم (2006). الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس.
14. جيلدر، جورج (1982). الأغنياء والفقراء، ترجمة جمال الدين أحمد، سجل العرب للنشر، القاهرة. نقلاً عن: العزاوي، ابتسام علي حسين (2002). تحليل أثر العوامل الاقتصادية على الطاقة الضريبية وقياسه في الاقتصاد العراقي للمدة 1985–1995، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
15. خلف، فليح حسن (2007). الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي، عمان.
16. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل (1990). النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
17. راضي، حسن عبد (بلا سنة). الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، متوفر على الرابط: http://www.zeitoonah.com/
18. الرميحي، محمد (1986). الآثار الاجتماعية للتضخم – ملاحظات أساسية، بحث منشور في "التضخم في العالم العربي"، ط1، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، نيقوسيا.
19. زكي، رمزي (1986). الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة، بحث منشور في "التضخم في العالم العربي"، ط1، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، نيقوسيا.
20. زكي، رمزي (1996). التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة.
21. السامرائي، كيلان إسماعيل عبدالله (2011). دور السياسة المالية في ضبط معدلات التضخمفي الاقتصاد العراقي للمدة (1989–2008)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
22. سلمان، مصطفى، و آخرون (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
23. الشمري، ناظم محمد نوري (1995). النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

24. العبيدي، عمر محمود عكاوي (2009). فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (1980–2007)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
25. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، و مقلد، رمضان محمد أحمد (2005). النظرية الاقتصادية الكلية، مطابع كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
26. عودة، هند مشعل، و عطا الله، محمد (1990). الأساس في الاقتصاد الكلي والجزئي، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
27. مجيد، ضياء (2010). اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
28. محي الدين، محمود (2007). التضخم، بحث منشور في "الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة"، المجلد الثالث، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.
29. المسافر، محمود خالد محمود (1993). التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة 1980–1992 الآثار والمعالجات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
30. مندور، أحمد محمد، و زكي، إيمان محمد محب (1995). مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
31. الهيتي، احمد حسين، وآخرون (2010). التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2007) الأسباب والآثار، ودور السياسة المالية في معالجته، مجلةجامعةالانبارللعلومالاقتصاديةوالادارية، المجلد (3)، العدد (2)، متوفر على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=45521
32. الوزني، خالد واصف، و الرفاعي، أحمد حسين (2008). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط9، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
33. ياس، أسماء خضير (2013). تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000–2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، متوفر على الرابط:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=82762

34. Colander, D. C. (2006). Macroeconomics, 6th, McGraw-Hill Irwin, New York.
35. Frank, R. H. and Bernanke, B. S. (2007). Principles of economics, 3th, McGraw-Hill, New York.
36. Grant, R. R. and Brue, S. L. (2007). The history of economic thought, 7th, Thomson South-Western, USA.

37. Shapiro, E.(1995).Macroeconomic analysis, 5th, SuneelGalgotia for Galgotia publications. (P) Ltd., New Delhi .
38. Sharp, A. M., *et al* (2000). Economics of social issues, 14th, McGraw-Hill Irwin, New York.
39. Slavin, S. L. (2002). Economics, 6th, McGraw-Hill Irwin, New York.
40. Tucker, I. B. (2008). Macroeconomics for today's world, 5th, Thomson South-Western, Canada.